تحديات وفرص الاصلاح الضريبي في العراق بعد ازمة انخفاض اسعار النفط

أ.م.د ميثم لعيبي اسماعيل كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية

التحديات التي تواجه الاصلاح الضريبي

- صعوبات في اقرار القوانين والتشريعات الضريبية، فضلا عن وجود تعارضات بين القوانين والاتفاقات الدولية.
- عدم تنوع الاوعية الضريبية، وعدم انسجامها مع نمو وتطورات الانشطة الاقتصادية، ما يتطلب سن قوانين جديدة، وادخال تعديلات على القوانين القائمة (ضعف ضرائب المبيعات على السلع والخدمات مثلاً).
- لا يزال النظام الضريبي يعاني من مركزية شديدة،
 وهناك بطء في التقدم باتجاه تدبير الموارد الضريبية
 المحلية. على الرغم من اقرار قانون ٢١ وتضمين
 فقرات تتعلق بضرورة تحصيل موارد محلية.

التحديات التي تواجه الاصلاح الضريبي

- تعقد اجراءات عملية التحصيل الضريبي، وضعف الانظمة الادارية وعدم مواكبتها للتطوارات العالمية، مما يقود الى استنزاف الموارد وطول الوقت اللازم.
- انخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين، وضعف البرامج التثقيفية، واتساع مظاهر التهرب الضريبي، وهو امر يرتبط بانخفاض انتاجية النفقة العامة والشعور بعدم تقديم الدولة لمستوى مقبول الحاجات العامة. فضلا عن النقمة الاجتماعية والسياسية بسبب ضعف الاداء الحكومي واتساع معدلات الفساد.
- ضعف العلاقة بين الادارات الضريبية وبينها وبين الاطراف الاخرى (الضرائب والكمارك والبنك المركزي واصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع)

التحديات التي تواجه الاصلاح الضريبي

- تواضع القدرات البشرية والمادية نوعياً وكميا، وعدم وجود بيئة عمل داخلية ملائمة.
- ضعف في نظم تكنولوجيا المعلومات، سواء في مجال طرق التحصيل والجباية او لجهة عدم توفر قاعدة بيانات الكترونية واحصاءات حول المكلفين والانشطة المشمولة والمشاريع والمتهربين من الدفع.
- عدم الاهتمام بوحدة كبار الممولين، والذهاب الى الضرائب السهلة وخاصة على موظفي القطاع العام، مما يضر بالعدالة الاجتماعية وتفاوت في توزيع الدخول والثورات.
- التباين وعدم التنسيق في عمل الدوائر الضريبية، خاصة بين المركز واقليم كوردستان.

التعارض بين قانون التعريفة واحكام اتفاقات اخرى

- مع الشروع بتطبيق قانون التعريفة الكمركية بدأت التعارضات بين هذا القانون والاتفاقات الموقعة من قبل العراق مع البلدان الاخرى بالظهور:
- اولا: التعارض مع احكام اتفاقية تيسير التبادي التجاري بين الدول العربية والتي تنص في المادة التاسعة "١ يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن ٤٠ في المائة من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها".
- النتيجة: ان السلع التي تتضمن هذا الشرط بدأت تدخل حاليا مع اعفاء من الضريبة، وهو امر يقود الى بدء التجار استحصال هذه الشهادات بشكل حقيقي او مزور، مما سيحرم الخزينة من موارد مالية كبيرة.

التعارض بين قانون التعريفة واحكام اتفاقات اخرى

- تأنيا: التعارض مع اتفاقية التجارة الحرة بين العراق والاردن: والتي تعفى بموجبها كافة السلع المصنعة في الاردن من تطبيق التعريفة الكمركية، والداخلة من اي منفذ حدودي.
- النتيجة: ان السلع الاردنية الصنع بدأت تدخل حاليا من كل المنافذ من دون ضريبة، وهو امر يقود الى بدء التجار التوجه الى السلع الاردنية، وتزوير شهادات المنشأ لتكون اردنية، وهو ما سيحرم الخزينة من موارد مالية ضخمة، ومنافسة غير عادلة مع باقي المناشئ.
 - التوصية:
- نظرا لهذه التعارضات وامكانية ظهور تعارضات مع قوانين اخرى،
 يتطلب اقامة ورشة عمل طارئة بهذا الخصوص ورفع توصيات الى
 رئاسة الوزراء لتنفيذها.
- مبدئيا فان المقترح هو تجميد هذه الاتفاقات، والاستمرار بتطبيق التعريفة الكمركية مع كافة الدول، وذلك نظرا للظروف المالية الحساسة التي يمر بها البلد.

تطوير طرق التصريح والكشف

- تطوير طريقة التصريح والكشف على ظهر الناقلة، بدلاً من طريقة المتبعة حاليا والمتمثلة بتفريغ الحمولة اولا في المخازن الكمركية ثم تقوم اللجان بالكشف عن الشحنة لمطابقتها مع المانفيست وتسعير المواد حسب اللجنة، اذ لا يعترف بالفاتورة الأصلية، ومن ثم حساب الرسم الكمركي، وحسب التعريفة،
- لا دور للموظف في تقدير السعر حسب طريقة ظهر الشاحنة، لان النظام يعترف بسعر الفاتوره الاصلي ولذا لا يضطر احد الى رشوه الموظف، وليس هناك مخزن كمركي اجباري ولا تفريغ ولا تحميل ثاني.
- طريقة الكشف على ظهر الناقلة تتميز بالسرعة وتقطع الطريق على الفاسدين، مما يزيد من ايرادات الدولة، وتعتبر دائره الكمارك الفاتوره الصادره من جهه البيع؛ حسب طريقة الكشف على ظهر الناقلة، وثيقه رسميه وتحسب الرسم الكمركي على اساسها
- في الطريقة المتبعة في العراق فهناك خسارة في الوقت والجهود والموارد اذ يتم تفريغ الحمولة في المخزن الكمركي، ولان التسعير يتم من قبل مجموعة الموظفين فيجب على المخلص الكمركي رشوه اعضاء اللجنة جميعهم.

معالجة معوقات تنفيذ قانون التعرفة الكمركية

- تحسین ادارة الکمارك وهو امر یرتبط بشکل مباشر بالاهتمام بالموارد البشریة وتطویرها لما لها من دور مباشر في تحسین نوعیة الخدمات المقدمة.
- تحسين اجراءات الجباية وهو ما يتطلب المزيد من الصرامة في التحصيل والمحاسبة وتعزيز التسهيلات.
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحسين جمع المعلومات الاحصائية والتجارية في الوقت الامثل، من خلال تطوير نظم المعلومات ماديا والعنصر البشري المؤهل. مما يساهم في تحسين مستوى الرقابة، وحصر المشمولين، والمستوردين وتعزيز مكافحة التهرب...
- ◄ خلق تكامل مع المؤسسات الرئيسية الاخرى (البنك المركزي، الهيئة العامة للضرائب، مراكز البحوث...).

معالجة معوقات تنفيذ قانون التعرفة الكمركية

- ضمان التوحيد الوطني للتشغيل، والمقترح فتح
 حوار بين هيئات الضرائب والكمارك في المركز
 ونظيرتها في الاقليم.
- تعزيز نظام اخلاقي لمنع الرشوة من قبل المكلفين والادارة الضريبية، مع وضع نظام حوافز للتبليغ، والعقوبات المادية والمعنوية.
- ادخال نظم معلومات متكاملة بما يتضمنه من ادخال نظام كمركي الكتروني ونظام النافذة الواحدة.

مجموع العوائد المتوقعة من تطبيق قانون التعريفة الكمركية الجديد

1708	7+19	7.11	1701	مجموع العوائد المتوقعة (حسب النسب الجديدة)
				النسب
7+7	770	٥٢٣	٤٨٦	احسب (حسب النسبة ما

تطوير طرق الكشف والتصريح

- تطوير طريقة التصريح والكشف على ظهر الناقلة، بدلا من طريقة المتبعة حاليا والمتمثلة بتفريغ الحمولة اولا في المخازن الكمركية ثم تقوم اللجان بالكشف عن الشحنة لمطابقتها مع المانفيست وتسعير المواد، اذ لا يعترف بالفاتورة الاصلية، ومن ثم حساب الرسم الكمركي، وحسب التعريفة.
- لا دور للموظف في تقدير السعر حسب طريقة ظهر الشاحنة، لان النظام يعترف بسعر الفاتوره الاصلي ولذا لا يضطر احد الى رشوه الموظف، وليس هناك مخزن كمركي اجباري ولا تفريغ ولا تحميل ثاني.
- طريقة الكشف على ظهر الناقلة تتميز بالسرعة وتقطع الطريق على الفاسدين، مما يزيد من ايرادات الدولة، اذ تعد دائره الكمارك الفاتوره الصادره من جهه البيع؛ حسب طريقة الكشف على ظهر الناقلة، وثيقه رسميه وتحسب الرسم الكمركي على اساسها.
- في الطريقه المتبعه في العراق فهناك خسارة في الوقت والجهود والموارد اذ يتم تفريغ الحموله في المخزن الكمركي، ولان التسعير يتم من قبل مجموعه الموظفين تزداد حالة الرشوة.

الاتجاه نحو اللامركزية

■ الفصل بين الضرائب العائدة للحكومة المركزي وتلك التي تعود الى الحكومات المحلية، (المحافظات والاقاليم)، وذلك تماشيا مع التوجهات نحو اللامركزية، وتطبيقا للقوانين العراقية، وبما يؤمن موارد محلية لتلك المحافظات والاقاليم تضمن تعزيز جهود التنمية المحلية. كضرائب الملكية والعقارات والعرصات..

الاطار متوسط طويل الامد للتوسع الافقي للضرائب

- هل نحن مع اطار قصير الاجل للتوسع العمودي في الضرائب، ام اننا يجب ان نذهب الى الاطار متوسط طويل الامد للتوسع الافقي للضرائب؟
- ان التوسع العمودي من خلال زيادة معدلات الضرائب، امر ضروري بسبب انه يزيد من الايرادات خاصة مع ظروف الازمة المالية، لكن هذا لا يعني ان يكون هذا الاطار مدفوعا بقوة الحصول على الايرادات فقط، ويهمل الاثار السلبية التي يمكن ان يولدها خاصة على الانكماش وتراجع القوة الشرائية المدفوع بزيادة الاسعار، وردود الفعل السياسية والاجتماعية السلبية مع تزايد احتمالات تعاظم تقاضي الرشاوى والفساد، لذلك التوصية بعدم الاندفاع قصير الاجل نحو رفع معدلات الضرائب، والذهاب بدلا عن ذلك نحو اصلاح التحصيل والجباية والادارة الضريبية ومعالجة قضايا الفساد في اطار متوسط وطويل الاجل.

تطوير الامتثال الضريبي

 تطوير عملية الامتثال الضريبي، مع تعقب عدم الامتثال الضريبي، اضافة الى ضرورة عقد اتفاقات الامتثال الضريبي الاجنبي، التي تضمن منع التهرب الضريبي وكشف الحسابات المصرفية واموال للعراقيين في الدول التي توقع هذه الاتفاقات مع العراق. ويمكن الاسترشاد يقوانين الامتثال الضريبي الاجنبية (فاتكا). وهو امر تاتي اهميته من ان الكثير من رؤوس الاُموالُ المحلية تهربُ الى الخارج وتفلت من دفع الضرائب.

المصالحة الضريبية والعفو الضريبي العام

- جرى تطبيق فكرة العفو والمصالحة في البلد ضمن المستوى السياسي، على اعمال العنف
 والمشتبه بهم وحتى المجرمين.
- المقترح ان نفتح صفحة جديدة في المجال الضريبي، اذ نستطيع تطبيق فكرة "المصالحة الضريبة" اسوة بالمصالحة الوطنية، و"العفو الضريبي" اسوه بالعفو العام.
- فرصة لفتح صفحة تعيد الثقة بين المواطنين والدولة، تمنحنا اطمئنان ان الحكومة تفكر بطريقة خارج الصندوق، وتقطع الطريق امام المتهربين من الدفع.

ضرائب المبيعات

▪ ان ضرائب المبيعات، هي ضرائب غير مباشرة انتقائية على السلع والخدمات المباعة المحلية والمستوردة، اذ يمكن للسلطة الضريبية التخطيط لتوسيع نطاق القطاعات التي تفرض عليها هذه الضرائب ، من خلال اجراء دراسة مفصلة لتحليل اثر هذه الضرائب وكيفية فرضها تطوير القدرات التطويرية والتشغيلية بما في ذلك النظم التكنولوجية لادارة وتحصيل هذه الضرائب. البدء بمرحلة تجريبية في قطاع معين، مع التحسين المستمر وتجاوز العقبات.

انشاء نظام ضرائب ذكي

■ منح اعفاء ضريبي، وتخفيض المعدلات الضريبية القائمة بدل زيادتها، وتحفيز الالتزام الطوعي وعدم التوسع في فرض الضرائب بشكل مفرط، واعتماد اوعية ضريبية جديدة، والوصول الى اوعية مستثناة او معفية، وهو ما يمكن ان يمنحنا الحق في رفع توصية بتخفيض نسب الضرائب التي تم فرضها مثل نسبة الـ٣%، وهو ما قد يعيد العلاقة بين المجتمع والحكومة.

مقترحات اخرى

- تطوير وحدة كبار دافعي الضرائب.
- ◄ خطط لتنمية التوعية الضريبية من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
- تعديل القوانين والتعليمات ومراجعة مواد الجزاءات والعقوبات.